مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 07، العدد 02- ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish.

دور التمويل الإسلامي (الزكاة) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية الأغواط الجزائر)

The role of Islamic finance (Zakat) in supporting small and medium enterprises (a case study of a sample of institutions in the governorate (of Laghouat Algeria

د. صولي علي، [2] د. بورنان مصطفى [1]

[1] جامعة زيان عاشور الجلفة، aliiso61@yahoo.fr

[2]جامعة عمار ثليجي الأغواط، eco.studies03@yahoo.com

تاريخ التسليم:2020/01/19 تاريخ المراجعة:2020/10/02 تاريخ القبول:2020/12/04

الملخص

هناك العديد من العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشيء الذي يحول دون تطويرها، ولعب دورها في التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ولعل من أبرز العوائق وأهمها هو مشكلة التمويل وهو ما نهدف إلى معالجته ضمن هذا الدراسة ، التي ستتناول اقتراح تبني "النظام المالي الإسلامي في التمويل –الزكاة " مع أخذ عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،من ولاية الأغواط. والتي كانت نتائجها مبهرة حيث أن أغلبية أصحاب المؤسسات تقبل على التمويلات الاسلامية و لا تحبذ القروض الربوية .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوائق التمويل ،التمويل الإسلامي ،الزكاة.

Abstract

There are many obstacles facing SMEs in the Arab countries, which prevents their development and play their role in the economic development of these countries, and perhaps one of the most prominent obstacles, the most important of which is the problem of finance, which is what we aim to address in this study, which will address the proposal to adopt the 'Islamic financial system in finance -zakat' taking a sample of SMEs, from the State of Laghouat . 'The results have been impressive as the majority of institutional owners accept Islamic finances and do not favour interest-based loans.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Finance Barriers, Islamic Finance, Zakat.

*المؤلف المراسل: مصطفى بورنان ، الإيميل: eco.studies03@yahoo.com

1.مقدمة

يعرف التمويل بأنه تدبير أو توفير الأموال اللازمة لمشروع استثماري جديد أو توسعة لمشروع قائم أو لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر المناسبة له، ونظرا لأهمية هذا المشروع أو النشاط في الاقتصاديات الحديثة فقد أولى اهتماما خاصا لجعله يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تطوير الأنظمة التمويلية التقليدية وكذا البحث عن أنظمة جديدة. فإننا نحاول دراسة إحدى نظم التمويل الحديثة ويتعلق الأمر بالتمويلي الإسلامي عن طريق صندوق الزكاة.

1.1. الاشكالية

هل لصندوق الزكاة دور في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الأغواط (الجزائر)؟

- **ويمكن أن نجزئ الإشكالية إلى أسئلة فرعية التالية:**

✓ ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في تحسين ظروف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الأغواط؟

✓ ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في تحسين مناخ التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الأغواط؟

- **وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:**

✓ مساهمة صندوق الزكاة في تحسين ظروف التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الأغواط

✓ مساهمة صندوق الزكاة في تحسين مناخ التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الأغواط .

2.1.أهمية الدراسة:

إن أهم ما يميز مؤسسة الزكاة عن البنوك الربوية، هو عملها بنظام المشاركة بدل نظام سعر الفائدة، ويعتبر النموذج الميداني لتطبيق النظرية الإسلامية في الأموال على أرض الواقع، وهذا بتجسيد المبادئ والأفكار الاقتصادية الإسلامية في التعامل اليومي مع الأفراد والمؤسسات، حيث تسمح للمزكين والمتبرعين من إيداع أموالهم في القنوات الصحيحة الطيبة، والتي تعود عليهم بالمنفعة في الدنيا والآخرة.

وهذه الطريقة المثلى التي تشبع الحاجات المادية للمحتاجين خاصة، والروحية لأفراد المجتمع عامة في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية.

3.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية للوصول إلى الأهداف الآتية :

- تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية من كل جوانبها .
- إبراز كفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والاستثمار المستعملة في مؤسسة الزكاة.
- إيجاد معايير موضوعية تستند إلى الالتزام بالضوابط الأساسية لتوجيه الاستثمارات وانسيابها نحو الأولويات المجتمعية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4.1. مبررات اختيار الدراسة:

من الأسباب التي دعتنا إلى كتابة هذا البحث هو :

- الحاجة إلى أبحاث ودراسات متخصصة في جدوى المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي .
- محاولة إبراز الدور الهام الذي تلعبه مؤسسة الزكاة القائمة على التمويل والاستثمار في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي .
- محاولة الربط بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية ، بأعمال فقه المعاملات المالية الإسلامية في الواقع الاقتصادي للأمة ،وتطوير الأبحاث الفقهية ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي .

5.1. المنهج الدراسة :

المنهج العلمي هو تلك الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة أو المشكلة، قصد وصفها وتفسير العلاقات المختلفة التي تؤثر وتتأثر بها، بقصد التحكم فيها والتنبؤ بسلوكها مستقبلا، وهنا ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة والذي يحقق أهدافها، هو دمج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فسيتم إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات في ولاية الأغواط الجزائر ،مع تحليل كافة البيانات واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة المخصصة لذلك ،باعتبارها أنسب أداة لجمع معلومات كافية عن مجتمع الدراسة التي يبلغ حجمها 30 مؤسسة (مؤهلة وممولة)،وممثلا في عينة الدراسة والتي عددها 10 مؤسسات .

2. مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعمول به في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات : والذي يجمع بين المعايير التالية : عدد العمال ورأس المال والحصيلة السنوية للتفرقة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ، وذلك حسب الجدول رقم 01 :

الجدول رقم (01) : المعايير الكمية لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

المعيار / حجم المؤسسة	عدد العمالة(عامل)		رقم الأعمال (مليون د ج)		مجموع المحصلة السنوية (مليون دج)	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
مؤسسة مصغرة	01	09	01	20	01	10
مؤسسة صغيرة	10	49	20	200	10	100
مؤسسة متوسطة	50	250	200	2000	100	500

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18 ،المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق لـ 12/12/ 2001، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 77، الصادر بتاريخ :2001/12/15 ،ص5.

وكذلك تستوفي المؤسسة معايير الاستقلالية حيث حدد نسبة الحد الأقصى لمساهمة الغير بها بنسبة 25%.

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية عديدة ، ونذكر منها :

1.2.2. الأهمية الاقتصادية:

تعد المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، وتوفر ما بين (40 إلى 80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50 إلى 60%)من القوى العاملة في العالم ، وتسهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول . **(صالحي ،2003، ص 533)**.

بما فيها المؤسسات الفردية والمصغرة بينما وصل عددها في الجزائر في سبتمبر 2017 حوالي 1060289 مؤسسة تستوعب حوالي(2601958) عامل ويشارك القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمصغرة والمتوسطة بنسبة 87% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ، وحوالي92,05 % من القيمة المضافة في الجزائر **(نشرية إحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية،2017، العدد 31)**.

ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية : (صولي علي ،2013، ص12.)

- توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية ،
- توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي ،
- تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة ،
- القدرة على مقاومة الاضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية ،
- المساهمة في التنمية الإقليمية وفي الناتج المحلي ،
- المساهمة في دعم الصادرات والتقليل من الواردات .

- **ويمكن أن نظيف النقاط التالية :**

- القضاء على الندرة و إشباع الحاجات المستهلك المتباينة.
- المساهمة في تحمل جزء من أعباء الدولة.
- الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية.
- زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، وتنويع اقتصاد البلد وتجنب الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تدهور سعر البترول.

2.2.2. الأهمية الاجتماعية :بالإضافة للأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تلعب أدوارا كبيرة على الصعيد الاجتماعي ، ويمكن ذكر بعضها كالتالي :

أ- التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية ،

ب- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع ،

ت- إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم ،

ث- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال .

3. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجه زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية خاصة وبلدان العالم عامة ، حيث أثبت أن المشاكل التمويل تأتي

على رأس قائمة معوقات تلك المشروعات هناك . **(صولي، 2013،ص12.)**، ويمكن أن نلخص مشكل التمويل في الدول العربية كالآتي:

1.3. ضيق نطاق التمويل المتاح : رغم أن معظم الدراسات المالية والاقتصادية تقدر حجم تلك الأموال العربية المهاجرة بما يتراوح مابين 800 مليار دولار إلى نحو 3 تريليون دولار ، إلاّ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تعاني من مشكل التمويل ، مما يحول دون تنميتها و إزهارها **(Hall,APEC and SME Policy, 2016, p4.)**

2.3. الإجراءات والصيغ المتبعة: إن التمويل المصرفي التقليدي القائم على معدل الفائدة المحدد مسبقا لا يتيح مجالا واسعا للمفاضلة والاختيار أمام أصحاب المشاريع وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ضف إلى ذلك كثرة الوثائق ، والمدة الزمنية الطويلة المستغرقة في إخراج الوثائق والمستندات، وبعدها التعقيد الذي يأتي في الإجراءات الحصول على التمويل.

3.3. حجم المؤسسات :إن نظام المتبع في المصارف التقليدية يحابي المؤسسات الكبيرة ولا يولى أي اهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4.3. طبيعة عمل البنوك التقليدية :إن أغلبية شريحة المجتمع من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتحرج من التعامل مع المؤسسات المصرفية التقليدية لما تعتريها من مخالفات شرعية تتنافى مع ضوابط المعاملات المالية في الإسلام.

5.3. التركيز على الضمانات : تأتي الضمانات في مقدمة الأولوية الائتمانية للبنوك التقليدية في أغلبية الدول العربية ،عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعمل البنوك على دراسة الملفات التمويلية ، بحيث تقدر دراسة ضمان التمويل ما نسبته 90 إلى 95% ، وهذا الضمان عبارة أن أملاك أو عقارات أو غيرها ،فإذا كان الضمان يغطي التمويل يوافق على التمويل و إذا كان لا يغطي لا يوافق عليه ، وهذا مهما كانت أهمية المشروع.

ونرى أن البديل الأمثل يقدمه النظام المالي الإسلامي سواء عن طريق البنوك الإسلامية أو صندوق الزكاة أو أموال الوقف وغيرها .

4. الإطار العام للتمويل الإسلامي

يقوم كل معيار مهما كان المجال الذي يتم وضعه فيه، على فرضيات معينة. وبالنسبة لمعايير التمويل الإسلامي فإننا نرى فرضيتين أساسيتين على الأقل وهما:

- ✓ **الفرضية الأولى** : أن تكون المشروعات المراد إنجازها حلالا شرعا .
- ✓ **الفرضية الثانية** : أن يكون التمويل ذاته حلالا شرعا.

- فالفرضية الأولى هدفها تجنب تمويل المشاريع التي تكون محرمة شرعا .
- أما الفرضية الثانية فهي تهدف إلى تجنب التعامل بالربا في المعاملات .

إذن تمثل الفرضيتان الإطار العام لموضوع التمويل الإسلامي ، وعن كل ما يتعلق بهذا التمويل بما في ذلك معايير تقويم المشروعات.

وللمال مكانة هامة في الإسلام، فلقد جعله من مقاصد الشريعة التي هي : (حفظ النفس، والعقل، والدين، والعرض والمال) كما نهى الشرع من استعماله في غير مواضعه أو إهماله أو تسليمه للسفهاء أو تبذيره. فلقد جاء في القرآن الكريم النهي القاطع عن إيتاء السفهاء الأموال،﴿**ولا تؤتوا السّفهاء أموالكم الّتي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا**﴾ **سورة النساء الآية 5)** كما ورد في أكثر من آية النهي عن التبذير. ﴿**و ءات ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ولا تبذّر تبذيرا إنّ المبذّرين كانوا إخوان الشّياطين وكان الشّيطان لربّه كفورا**﴾ **سورة الإسراء الآية 26-27)**. ونهى عن الإسراف في قوله عز وجل ﴿**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**﴾ **سورة الفرقان الآية 67)** وفي هذه الآية قاعدة حديثة في الاقتصاد ، أي لا بد أن يكون هناك توازن ،أي السلامة من الإسراف ومن التقتير وهذا ما سماه العلماء قديما : الاقتصاد ،وهذا من أهم أهداف علم الاقتصاد المعاصر (التوظيف الأمثل للموارد).لكن الباعث على هذا التوظيف يختلف جذريا بين المدرستين : فالنظرية الوضعية تنطلق من مبدأ الندرة ، بحيث لو اختفت الندرة لم يعد هناك معنى للتوظيف الأمثل . أما الاقتصاد الإسلامي فيجعل دراسة وسائل وأساليب التوظيف الأمثل للموارد واجبا أخلاقيا وليس مجرد أداة لزيادة الثروة .ومن هنا كان التشريع الإسلامي واضحا في التعامل مع المال ،فلا بد أن يكتسب من الحلال وينفق في السّبل الحلال قصد الانتفاع به، **(حيرش،2003،ص 3-4)**

إذن لا يخرج التمويل الإسلامي للمشروعات عن هذا الإطار ذلك لأن سلوكه وتعامله مع المال لا يختلف عن تعامل الفرد المسلم مع المال. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو التالي: كيف يمكن اختيار أحسن تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بدل من المصارف التقليدية ؟

5. الدور التمويلي الإسلامي المبني على البر والإحسان في الاقتصاديات الحديثة

وتشمل ما يلي : **(عمر،2005، ص 12-25.)**

1.5. القرض الحسن : القرض في الإسلام هو إعطاء شخص لآخر مالاً لينتفع به مدة من الزمن على أن يرده له وذلك رجاء ثواب الله عز وجل الذي يفوق ثواب الصدقة كما جاء في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام " رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوباً : الصدقة بعشرة أمثالها والقرض

بثمانية عشر، فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال لأن السائل يسأل والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة " .

وبذلك يعتبر القرض الحسن الوسيلة الأنسب لتمويل المؤسسات الخاصة المصغرة (تشغل من 1-9 عامل)، وذلك لعدم قدرتها على التوجه للمؤسسات الرسمية للتمويل للحصول على ما تحتاجه .

2.5. الصدقات التطوعية (المنح والهبات) :وتعد من الآليات الإسلامية لتحقيق التكامل الاجتماعي والعمل على تماسك المجتمع، ونشر المودة والمحبة بين أفراده لتوثيق الأخوة الإنسانية الإسلامية .

ويتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة هذه الآلية من خلال الأموال التي يضعها المسلمون في صناديق مخصصة لذلك في المساجد أو تسليمها إلى الجمعيات الخيرية .

3.5. الزكاة :أن مصارف الزكاة محددة بنص القرآن الكريم في أصناف ثمانية حددها الله عز وجل في كتابه ﴿ **إِنَّما الصدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَساكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة الآية60).** لابد أن تتوافر فيهم الصفات المقررة لاستحقاق الزكاة، وبالنظر في هذه الأصناف نجد أنه يوجد من بينهم الفقراء والمساكين والغارمين، وهم الأصناف الذين يمكن أن يدخل فيهم المستحقون للتمويل من الزكاة لمباشرة أنشطتهم في مشروعاتهم، بشرط أن يكونوا قادرين على العمل ومشروعاتهم صغيرة أو متناهية الصغر.

6. أساليب التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة) للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1.6. مفهوم التمويل الإسلامي: قبل أن نخوض في موضوع الوقف و الزكاة باعتبارهما ضمن صيغ التمويل الإسلامي المتاحة لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كان لابد من توضيح مفهوم التمويل الإسلامي.

1.1.6. مفهوم التمويل الإسلامي:

هو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **(طشطوش،2012، ص81)**

كما يعرف أيضا بأنه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي" **(بن عمارة، 2012، ص48.)**

2.1.6. دور الزكاة في إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعتبر الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة ،وهي عبادة مالية تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول الإسلامية، فبالإضافة إلى الدور الاجتماعي و المتمثل في مكافحة الفقر والبطالة فإن لها دور اقتصادي هام يتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثل في مكافحة الاكتناز والعلاج الفعال لمصيدة السيولة .

وفيما يلي سنتعرف على مفهوم الزكاة، الدور الاقتصادي للزكاة، حصيلة صندوق الزكاة، صيغ استثمار أموال الزكاة في الجزائر.

1.2.1.6.مفهوم الزكاة: (عبد اللاوي، جوادي،2011، ص7-8)

- **الزكاة اصطلاحا:** هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص.
- **شرعا:** الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة.
- **وتعرّف الزكاة لغة** على أنها النماء، وهو الزيادة الناشئة من العين.

كما تمثل فريضة الزكاة وسيلة من وسائل التمويل وإعادة توزيع الدخل الوطني، فقد أقرّ الإسلام بتفاوت المداخيل ولم يذم الغنى ولم يعِب الفقر، وإنما حثّ على العمل والكسب، وامتلاك المال ومختلف أنواع المتاع، وقد خصّ الله تعالى الفقراء بفريضة الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وقال ابن تيمية: "نفس المتصدق تزكو وماله يزكو" يطهر ويزيد في المعنى و النماء والطهارة ليسا مقصورين على المال، بل يتجاوزه إلى نفس معطي الزكاة.

2.2.1.6. الدور الاقتصادي للزكاة: تعتبر الزكاة نظام لتحقيق العدالة الاقتصادية، إذ هي تعبير عن قيمة الأخوة التي تجعل الغني والفقير على درجة واحدة من الشعور، فهي تجسيد لمبدأ تحويل جزء من ثروة الغني إلى الفقير، هذا التحويل تحكمه ضوابط فقه الزكاة. **(بوزيد وآخرون،2012،ص 4-5)**

ويمكن تلخيص دور الزكاة في الاقتصاد من خلال الأوجه التالية: (صالح صالحي، 2003، ص 616-627)

- ❖ تعد الزكاة أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية وتستقطب جزء هام من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد وتتراوح نسبتها بين 10 إلى 40% من الدخل القومي في الدول الإسلامية التي تمتلك ثروات معدنية وطاقوية كبيرة الأمر الذي يجعلها مصدر مهم للتمويل.
- ❖ الزكاة تشجع على الاستثمار لأنها تجب في المال المرصود كما أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها.
- ❖ تساهم الزكاة بصورة مباشرة في التقليص من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية (وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج إلى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمين الاحتياجات الكفائية للإنسان)
- ❖ يمكن أن تلعب مؤسسة الزكاة دورا معتبرا في مجال تغطية مخاطر الاستثمار بالنسبة للمشروعات الكفائية الفردية والصغيرة والمصغرة من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية مما يزيد من الحافز نحو الاستثمار.
- ❖ تساهم الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في ميزانيتها العامة، فكلما تزايد حجم الموارد الزكوية الموجهة للاستثمار في العائد الاجتماعي الكبير، تنخفض تبعا لذلك الاستثمارات والتكاليف العامة المرتبطة بميدان الخدمات مما يساهم في تخفيض النفقات العامة.
- ❖ إن تطور مؤسسة الزكاة وتزايد حجم مواردها يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما تطورت العوائد والمداخيل، التي تحققها مؤسسة الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية وأدت إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، والذي يتوسع بدوره بقدر تنامي المشروعات الزكوية الكفائية.
- ❖ إن إحياء مؤسسة الزكاة يؤدي إلى تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها واستثمارها.

لهذا بغية تفعيل دور صندوق الزكاة **(اتفاقية تعاون بنك البركة ووزارة الشؤون الدينية، 2004، المادة 02)**

في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، قامت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بتوقيع اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته "صندوق استثمار أموال الزكاة"، حيث تضمن أشكال التمويلات التالية:

- ✓ تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.
- ✓ تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .
- ✓ تمويل المشاريع الصغيرة و المصغرة.
- ✓ دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).
- ✓ مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- ✓ إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

7.الدراسة التحليلية : واقع مؤسسة الزكاة (صندوق الزكاة) في الجزائر

ويمكن التطرق الى ما يلي:

1.7. تعريف صندوق الزكاة الجزائري : صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، وهو عبارة عن مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة كما كانت في عهد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعهد الخلافة الراشدة ، وترسيخها في أذهان الجزائريين ، وذلك لتحقيق مجتمع التكافل والتراحم بين الأغنياء والفقراء .

تم تأسيسه سنة 2003 وأول تجربة له كانت في ولايتي عنابة وسيدي بلعباس ، وذلك بفتح حسابين بريدية في الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية ، كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا و لا تدفع بقوة القانون . وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية ويتكون صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم (01) المستويات التنظيمية لصندوق الزكاة

اللجنة القاعدية:	اللجنة الولائية:	اللجنة الوطنية:

وتكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان،	وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين ،محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي،	ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية ، بتصرف.

2.7. مراحل الحصول على التمويل من صندوق الزكاة :

- يتقدم المستحق للزكاة بطلب الاستفادة من قرض حسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة ؛
- تتحقق اللجنة من أحقيته في الاستفادة على مستوى مسجد الحي ولجان الأحياء وخلايا الزكاة؛
- بعد الدراسة ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة ؛
- يتم ترتيب الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس المردودية ، والمنفعة العامة ، والتوظيف..؛
- قبول الطلبات المستحقة . ويتولى بنك البركة تسديد القروض .

3.7. توزيع الزكاة في الجزائر

1.3.7. توزيع الزكاة : يتم توزيع الزكاة كما يلي :

- ✓ توزع زكاة المال على مصارفها الشرعية الثمانية وفقا للترتيب الوارد شرعا وقانونا ؛
- ✓ توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري وفق النسب الواردة في الجدول الآتي :

جدول رقم (02) : توزيع الزكاة في الجزائر

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87,5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (كالقروض الحسنة ، وشراء آلات وأدوات للمشاريع الصغيرة والمصغرة ..)		%37,5

مصاريف تسيير الصندوق	12,5% توزع كما يلي : 4,5% لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية . 6% لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية . 2% تصب في حساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الوطنية .

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.

2.3.7. طريقة الحصول على القرض الحسن:

وجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة، ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أو لا، وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة والإجراءات تكون كالتالي: **(رزيق، 2019، ص: 19-20).**

- إذا تعلق الأمر بمشروع تشغيل الشباب:

- يسلم بنك البركة للشاب شهادة تثبت أن لديه رصيد بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا وقسط التأمين اللازم، وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة، أو بالمبلغ اللازم في حالة التمويل المختلط (بينه وبين الوكالة) على أساس عقد القرض الحسن.
- يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولايته، ثم يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة، وهذا بعد حصوله على شهادة التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

3.3.7.واقع مؤسسة الزكاة (صندوق الزكاة) في ولاية الأغواط

1.3.3.7. نشأة صندوق الزكاة : نشأ صندوق الزكاة في ولاية الأغواط سنة 2004 ، وبدأ العمل به في مساجد الولاية وكانت حصيلة الزكاة للولاية كما هي مبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (03):المبالغ المحصل عليها من الزكاة خلال الفترة 2004-2016 -لولاية الاغواط-

السنة	حصيلة زكاة المال (د.ج)	عدد المسجلين	عدد المستفيد	السنة	حصيلة زكاة المال (د.ج)	عدد المسجلين	عدد المستفيدين
2004	3.047.476	1532	1050	**2011**	6.778.000	2100	1061
2005	14.045.483	1820	1676	**2012**	8.188.194	2086	1375
2006	2.607.885	1900	690	**2013**	10.690.000	1487	1275
2007	2.567.890	2300	730	**2014**	11.231.411	2200	2100

2851	3086	14.547.100	**2015**	1553	2500	5.334.14	**2008**
1633	2100	12.600.000	**2016**	1120	1500	4.974.498	**2009**
				1417	2000	7.006.697	**2010**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ، مصلحة الزكاة ،2016/12.

نلاحظ من الجدول السابق أن حصيلة الزكاة في نمو خاصة من سنة 2008 ولكن نلاحظ سنة 2005 كانت طفرة ولم تتكرر حيث بلغت محاصيل الزكاة حوالي 14 مليون دج ، وهذا لأنها كانت السنة الثانية لجمع الزكاة في المساجد وكان للأئمة دور كبير في تعبيئة جماهير المسلمين في المساجد حول دور الزكاة و ثواب المتبرعين بها في صناديق الزكاة ، مع ذلك نلاحظ أن صندوق الزكاة في نمو .

2.3.3.7. عدد طلبات القروض لولاية الأغواط : يوضح الجدول التالي عدد الطلبات على القروض والعدد المستفيدين

الجدول رقم (04) عدد طلبات القرض الحسن وشراء آلات وأدوات من 2005 إلى غاية 2013

السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المستفيدين	النسبة المستفيدين من عدد الملفات المودعة %
2005	125	54	22	17,60
2010	372	159	15	4,03
2011	415	149	26	6,27
2012	480	133	22	4,58
2013	526	96	27	5,13

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ، مصلحة الزكاة ،ديسمبر2016 .

نلاحظ من الجدول السابق كثرة عدد الطلبات المودعة لكن عدد المستفيدين قليلا جدا ،حيث أن سنة 2005 كانت نسبة الاستفادة حوالي 17,60 %، وهذا لأن الحصيلة كانت حوالي 14 مليون دج ، لكن هذه النسبة تقهقرت إلى حدود 4 و 6,27 % خلال السنوات 2010 إلى 2013 ، وهذا راجع لكثرة الطلبات وقلة موارد الزكاة التي تلبي هذا العدد .

3.3.3.7.توزيع القروض في ولاية الأغواط: تطرقنا في دراستنا التحليلية لبعض المؤسسات المصغرة التي استفادت من القروض من صندوق الزكاة حسب السنوات المذكورة في الجدول الآتي :

جدول رقم (05):المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال الفترة 2005-2013 –لولاية الاغواط–

السنة	المبلغ المخصص للقرض الحسن وشراء الآلات الأدوات(دج)	المبلغ الموزع فعلا (دج)	المتبقي من الأموال
2005	3.000.000	2.850.000	رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب
2010	2.500.000	2.100.000	رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب
2011	2.500.000	3.550.000	تم الاستعانة بالرصيد الناتج عن استرداد الديون
2012	3.000.000	27.50.000	رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب
2013	4.000.000	3.600.000	رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب

المصدر : من إعداد الباحتين بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ،مصلحة الزكاة ،ديسمبر 2016.

نستنتج من الجدول السابق أنّ المبالغ المخصصة للقروض قليلة جدا ،حيث بلغت في مجموعها سنة 2013 حوالي 3,6 مليون د ج ، وهذا المبلغ زهيد جدا ،حيث لا يصلح إلى لثلاثة شبان أو أقل، والسبب أن الموارد الزكوية قليلة جدا .

4.3.7. عينة الدراسة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمصغرة محل الدراسة

1.4.3.7.عينة الدراسة :من الصعب إجراء بحوث تشمل جميع المؤسسات موضوع الدراسة نظرا للصعوبة التي يتعرض لها الباحث في الوصول إلى جميع هذه المؤسسات، وهذا لأن ولاية الأغواط تتكون من 24 بلدية وأغلب هذه البلديات تبعد عن مقر الولاية بأكثر من 100 كلم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التكاليف الباهظة للدراسة .

لذا عند اختيارنا لعينة البحث العشوائية واجهنا مشكل عدد العينة الكافي والدّال فعلا على أفراد المجتمع الكلي ، والذي يعكس صحة النتائج المحصل عليها .

وقد تم تحديد حجم العينة بـ 12مؤسسة ، علما أن حجم المجتمع يبلغ 30 مؤسسة (المؤهلة والممولة).إذن نسبة العينة تقدر بـ 40% .لكن خلال الدراسة واجهتنا صعوبة التعامل مع بعض المؤسسات ، لذا انخفضت عينة الدراسة من 12 إلى 10 مؤسسة ، أي بنسبة 33%.

1.4.3.7خصائص المؤسسات الصغيرة والمصغرة محل الدراسة

أ- **تقديم المؤسسة:** اعتمدنا في دراستنا هذه على المؤسسات الصغيرة والمصغرة المتواجدة بمقر ولاية الأغواط وبعض البلديات القريبة .

ب- **النشأة :** وجدنا أن حوالي 50% من المؤسسات هي مؤسسات حديثة النشأة نوعا ما ، حيث أن بداية نشاطها كان ما بين سنة (2009 إلى 2016) ، في حين كانت بداية نشاط المؤسسات الأخرى قبل سنة 2009 والتي تقدر نسبتها بـ 50%.

ج- **الشكل القانوني :** وجدنا أن الطبيعة القانونية لأغلبية المؤسسات هي مؤسسات ذات الشخص الوحيد وتقدر نسبتها بـ 40%،ثم تليها المؤسسات ذات الملكية الجماعية بنسبة 60% .

د- **معيار العمالة و النشاط** :أما تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة حسب معيار العمالة ، وقطاع النشاط فيكونان كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات حسب معيار العمالة والقطاع النشاط

الفئات	العدد	النسبة %		القطاع	العدد	النسبة%
مؤسسة مصغرة (01-09 عمال)	7	70		إنتاجي	7	70
مؤسسة صغيرة (من 10-49 عامل)	3	30		خدمي	3	30
المجموع	10	100		المجموع	10	100

أ- **العمالة** :يتضح من الجدول السابق ، أن عينة الدراسة تمثل منها المؤسسات المصغرة النسبة الكبرى أي 70%، وهذا يدل على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة مازال حديثا في ولاية الأغواط خاصة وفي الجزائر عامة، فهو يعتمد على الطابع العائلي ، لذا نجد أن أغلبية المؤسسات عبارة عن مؤسسات عائلية يتراوح عدد العمال فيها ما بين 1 إلى9 ، في حين أن المؤسسات الصغيرة تمثل نسبة 30% .

ب- **قطاع النشاط :** يتضح من الجدول السابق أن معظم المؤسسات الصغيرة والمصغرة ذات طابع إنتاجي ، إذ تمثل ما نسبته 70% ، لكن هذه النسبة لا تعكس ما هو موجود في الواقع ، و لا تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي.

ويمثل القطاع الخدمي ما نسبته 30% أي أقل بأكثر من النصف من القطاع الإنتاجي ، لكن هذه النسبة لا تعكس الواقع لأن الاقتصاد الجزائر يعتمد في معظمه على قطاع خدمي.

4.7. عرض وتحليل البيانات

1.4.7. التمويل الإسلامي : الصيغ التمويلية التي اعتمدت في المؤسسات المدروسة هي :

- التمويل بالقرض الحسن من صندوق الزكاة .

والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات التي اعتمدت الصيغ الإسلامية في التمويل :

جدول رقم (07) : التمويل بصيغة الإسلامية والتقليدية

صيغة التمويل	العدد	النسبة %
التمويل بالقرض الحسن(صندوق الزكاة)	10	100
المجموع	10	100

نلاحظ من الجدول السابق أن100%من المؤسسات الصغيرة والمصغرة تعتمد في تمويل مشاريعها على صيغة التمويل بالقرض الحسن من صندوق الزكاة ، وهذا راجع لكون التمويل التقليدي يعتمد على نسبة الفائدة والتي تعتبر ربا ، وكذا شروط القروض التقليدية قاسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة .

5.7. تشخيص ووصف متغيرات الدراسة

يتم تشخيص ووصف ظروف ومناخ التمويل الإسلامي والمتمثل في التمويل عن طريق صندوق الزكاة للعينة المدروسة من المؤسسات الصغيرة والمصغرة لولاية الأغواط الجزائر، استنادا إلى مستوى إجابات عينة الدراسة : ويضم المتغيرات التالية : التمويل الإسلامي ، ظروف التمويل ، مناخ التمويل ، كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (08): مستوى إجابات عينة الدراسة عن المتغيرات مصادر وظروف ومناخ التمويلات

التعيين	نوع التمويل			جيد جدا	جيد	متوسط	سيئ	سيئ جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التمويل الإسلامي	التمويل بالقرض الحسن	X_1	التكرار	07	03	00	00	00	4,70	0,48
			%	70	30	00	00	00		
			%	40	60	00	00	00		
			%	00	00	00	10	90		
ظروف التمويل	ظروف التمويل بالطرق الإسلامية	X_2	التكرار	09	01	00	00	00	4,90	0,32
			%	100		00	00	00		
مناخ التمويل	ظروف استغلال المشروع	X_3	التكرار	07	03	00	00	00	4,70	0,48
			%	80	20	00	00	00		
	الوضعية المالية	X_4	التكرار	08	02	00	00	00	4,80	0,42

	للمؤسسة		%	70	30	00	00	00		

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS /20.

1.5.7. التمويل الإسلامي :أشارت النتائج على ارتفاع مستوى هذا البعد (**التمويل بالقرض الحسن**)في الاجابة إذ حقق هذا البعد وسطا حسابيا (4,70) وهذا يعني بأن الاجابات العينة لبعد التمويل الاسلامي كانت متجهة نحو الاتفاق والاتفاق التام وبانحراف معياري (0,48).

2.5.7. ظروف التمويل بالطرق الاسلامية : حقق هذا البعد مستوى عالي في الاجابة إذ حقق هذا البعد وسطا حسابيا (4,90) وهذا يعني بأن الاجابات العينة لبعد ظروف التمويل بالطرق الاسلامية كانت متجهة نحو الاتفاق والاتفاق التام وبانحراف معياري (0,32).

3.5.7. مناخ التمويل :والذي يحتوي على بعدين الأول **ظروف استغلال المشروع** والذي حقق نتائج مرتفعة في الاجابات بوسط حسابي قدره (4,90)، وهذا يعني بأن الاجابات العينة لبعد ظروف استغلال المشروع كانت متجهة نحو الاتفاق التام وبانحراف معياري (0,32).أما البعد الثاني **الوضعية المالية للمؤسسة** حققت نتائج ايجابية بوسط حسابي (4,80) وهذا يدل بأن الاجابات العينة لبعد **الوضعية المالية للمؤسسة** كانت متجهة نحو الاتفاق التام وبانحراف معياري (0,42).

6.7. تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

1.6.7. تحليل علاقة بين مصدر التمويل الاسلامي (صندوق الزكاة)وظروف ومناخ التمويل بالطرق الإسلامية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يهدف هذا المحور إلى إختبار الفرضية الأولى ومعرفة العلاقة الموجودة بين متغير التمويل الاسلامي (صندوق الزكاة) وظروف ومناخ التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

جدول رقم (09)قيم الارتباط بين متغيري مصدر التمويل الإسلامي وظروف التمويل بالطرق الاسلامية

ظروف ومناخ التمويل / التمويل الإسلامي	ظروف التمويل بالطرق الإسلامية	مناخ التمويل	
		ظروف استغلال المشروع	الوضعية المالية للمؤسسة
التمويل بالقرض الحسن	0,999**	0,953**	0,974**

**الإرتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى 0,05 ودرجة حرية (1 ـ 10)بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن جميع العلاقات بين متغير التمويل الإسلامي وأبعاد ظروف ومناخ التمويل كانت معاملات الإرتباط معنوية موجبة عند مستوى 0,05 وبنسبة 100%وكان أعلى إرتباط بين التمويل الإسلامي وظروف التمويل حيث بلغت (0,999)وهو إرتباط طردي عالي المعنوية عند مستوى دلالة (0,05)، أما بين التمويل الإسلامي وأبعاد مناخ التمويل

(ظروف إستغلال المشروع ، الوضعية المالية للمؤسسة) فكان أعلى إرتباط بين التمويل الإسلامي والوظعية المالية للمؤسسة حيث بلغ (0,974)، أما بين التمويل الإسلامي وظروف استغلال المشروع بلغ (0,953)وهو إرتباط طردي معنوي مرتفع عند مستوى دلالة (0,05)، **لذا نستنتج أن الفرضية الأولى والثانية مقبولتين وأنه توجد 2.6.7. علاقة ارتباط قوية بين التمويل الاسلامي (صندوق الزكاة)وتحسين ظروف التمويل وكذا مناخ التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

8. الخاتمة :

يعد التمويل الإسلامي من الموضوعات الهامة والتي تحظى باهتمام كبير خاصة بعد أزمة العقار العالمية 2008 ، وعلى مدار العشر سنوات الأخيرة، حاولت العديد من البلدان العربية و الغربية إلى اعتماد النظام الإسلامي في البنوك . ولكي يعتبر تمويل الاستثمار متوافقاً مع الشريعة الإسلامية، من خلال هذه الدراسة توصلنا

إلى النتائج التالية:

- ✓ توصلنا في دراستنا هذه أنّ أغلبية المؤسسات لا تحبذ القروض الربوية لكونها محرمة شرعا .
- ✓ كان اختيار أصحاب المؤسسات للتمويل على أساس أنه حلال شرعا ولا تشوبه شبهة .
- ✓ وجدنا إقبال كبير على التمويل الإسلامي ، مع أنه محدود المبالغ .
- ✓ لمسنا رضا تام من أصحاب المؤسسات عن تمويل مشاريعهم المنجزة .
- ✓ وقفنا على نتائج التمويل الإسلامي ، فكانت جميع المؤسسات التي تمولت بالصيغ الإسلامية ناجحة .
- ✓ مشكل التمويل ، نجد 65 إلى 75 % من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك الكلاسيكية ، والتي لا تتوفر لدى غالبية الشباب؛

والنتيجة الهامة التي حصلنا عليها أن هذه المؤسسات أغلبها نجح نجاحا باهرا ، وحسب رأي أصحاب هذه المؤسسات أن مرد هذا النجاح هو امتثالهم لشرع الله في التمويل فكان توفيقا من الله . ومنهم من تمول بالتمويل الربوي سابقا.

– بالرغم من المزايا الذي قدمها القرض الحسن للمؤسسات الصغيرة والمصغرةوعلى ، **إلا أنه تم تجميد عمله سنة 2014** لعدة مشاكل تأتي في مقدمتها عدم تسديد أقساط القروض من طرف المستفيدين منها.

التوصيات :

- ضرورة فتح المجال للبنوك الإسلامية لفتح فروعا لها في الجزائر.
- تشجيع البنوك العمومية لاتجاه نحو المعاملات الإسلامية .
- ضرورة مرافقة ومراقبة مشاريع الشباب الممولة بالتمويل الإسلامي .
- يوجد تهرب ضريبي كبير من طرف المؤسسات ، لذا على الحكومة أن تشجع صندوق الزكاة ، وذلك بتخفيض الضرائب ، وإلزام المؤسسات العامة والخاصة على إخراج الزكاة وإعطائها لصندوق الزكاة ، ليؤدي دوره المنوط به.
- رفع من قيمة القرض الحسن وتفعيل الآليات التمويلية الإسلامية الأخرى ، كالمضاربة والمساقاة والسلم ...إلخ.
- هيكلة صندوق الزكاة وجعله مؤسسة قائمة بذاتها ،بحيث تكون مستقلة عن وزارة الشؤون الدينية لتؤدي دورها.

9- قائمة المراجع:

1- المادة 02 من اتفاقية تعاون بنك البركة ووزارة الشؤون الدينية، المؤرخة في 01 صفر 1425 هـ، الموافق لـ 22 مارس 2004.

2- بوزيد، عصام وآخرون.(يومي18-19أفريل 2012).التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة ورقلة الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- طشطوش، هايل عبد المولى.(2012).المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، ط1. الأردن: دار الحامد.

4- (سورة النساء ، الآية 5) .

5- (سورة الاسراء ، الآية 26-27 .)

6- (سورة الفرقان ،الآية 67.)

7- صالحي، صالح.(25-28 ماي 2003). مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة. جامعة سطيف: بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة بكلية الاقتصاد.

8- صولي، علي.(2013). محاضرات في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،طلبة ماستر مقاولاتية ،جامعة الجلفة .

9- حيرش، عيسى.(25-28 ماي 2003).محاولة لحصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات ،الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – سطيف .

10-عمر، عبد الحليم.(مارس 2005). أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية. (العدد الخامس).

11-نشرية إحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية ،العدد 31، سبتمبر 2017 لسنوات.

12-نشرة ضمان الاستثمار.(أبريل 2004 م).المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

13-بن عمارة، نوال.(2012). التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي. (العدد الخامس).

14-عبد اللاوي، عقبة، وجوادي، نور الدين.(يومي23-24 فيفري 2011). الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ،الواقع ورهانات المستقبل ،المركز الجامعي بغرداية.

15-رزيق، كمال، نعامة، مباركة.(يومي 18-19 جوان 2019). دور صندوق الزكاة الجزائري في استثمار أموال الزكاة للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. جامعة البليدة: المؤتمر العلمي الدولي حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي.

16-Hallة Chris,APEC and SME Policy :Suggestions for an Action Agenda,p4. http://www.apec.org.au/docs/iss1.htm/ le 14/12/2019 a17h.